

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

(رقم ٢٥٤ لسنة ٢٠٠٧)

بشأن الموافقة على المذكرات المتبادلة بين حكومتي جمهورية مصر العربية واليابان

بشأن تقديم الحكومة اليابانية منحة للمساهمة في تنفيذ

مشروع تحديث محطة الزراعة الآلية بدمياط

الموقعة في القاهرة بتاريخ ٦/٤/٢٠٠٧

(رئيس الجمهورية)

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة (١٥١) من الدستور :

وبعد موافقة مجلس الوزراء :

### قرار

#### (مادة وحيدة)

ووفق على المذكرات المتبادلة بين حكومتي جمهورية مصر العربية واليابان ،

بشأن تقديم الحكومة اليابانية منحة تصل قيمتها إلى سبعين واثنين وسبعين مليون ين ياباني للمساهمة في تنفيذ مشروع تحديث محطة الزراعة الآلية بدمياط والموقعة في القاهرة بتاريخ ٦/٤/٢٠٠٧ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ رجب سنة ١٤٢٨ هـ

١ الموافق ٨ أغسطس سنة ٢٠٠٧ م

حسني مبارك

القاهرة في ٤ يونيو ٢٠٠٧

صاحب السعادة

السيد / كاورو إيشيكاوا

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

أشرف بالإهاطة بأنني قد تلقيت مذكرة سعادتكم ترحة البوه والتي تضر  
على ما يلى :

« أشرف بأن أشير إلى المذكرات المتبادلة المؤرخة ٢٠ فبراير ٢٠٠٧ بين حكومة البيان  
وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادي الياباني لتنفيذ مشروع تجديد  
محطة الزراعة الآلية بدمياط (والمسار إليه فيما بعد بـ «المشروع») .

« كما أشرف بأن أشير إلى المناقشات التي قمت مؤخرًا بين ممثلى الحكومتين  
بشأن التعاون الاقتصادي الياباني الإضافي المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون  
بين البلدين ، وأن أقترح بالنيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية :

١ - بغرض المساهمة الإضافية في تنفيذ المشروع بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ،  
تبع حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية ، طبقاً للقوىين والموانع اليابانية  
المعمول بها ، منحة تصل قيمتها إلى سبعون مليون وسبعين مليون ين ياباني  
(٧٩٢,000,000 ين) ، (والمسار إليها فيما يلى بـ «المنحة») .

٢ - تناح المنحة للاستخدام ، طبقاً للقوىين والموانع اليابانية المعمول بها ،  
خلال الفترة المحددة لكل من المراحل التالية في حدود القيمة المحددة لكل مرحلة ،  
إلا إذا تم مد كل فترة بموافقة السلطات المختصة في كلا الحكومتين :

(١) المرحلة ١ :

الفترة ما بين تاريخ بدء سريان الترتيبات الحالية و ٣١ مارس ٢٠٠٨ :  
مائتان وثلاثة وثلاثون مليون ين ياباني (٢٣٣,٠٠٠,٠٠٠ ين ياباني).

(٢) المرحلة ٢ :

الفترة ما بين ١ أبريل ٢٠٠٨ و ٣١ مارس ٢٠٠٩ :  
خمسة وستة وخمسون مليون ين ياباني (٥٥٩,٠٠٠,٠٠٠ ين ياباني).

٣ - (١) تستخدم النحوة بعرض تنفيذ المشروع بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، على الوجه المناسب ، فقط ومن أجل شراء منتجات اليابان أو جمهورية مصر العربية وخدمات الرعايا اليابانيين أو المصريين المدرجة أدناه :  
(ويقصد بعبارة الرعايا عند استخدامها في الترتيبات الحالية الأشخاص اليابانيون الطبيعيون أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التي يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون في حالة الرعايا اليابانيين ، والأشخاص المصريون الطبيعيون أو الاعتباريون في حالة الرعايا المصريين) :

(أ) منتجات وخدمات لازمة لإنشاء محطة الزراعة الآلية بدمتمهور ،  
(المشار إليها فيما بعد بـ «المرافق») :

(ب) معدات لازمة لتنفيذ المشروع وخدمات لازمة للتركيب :

(ج) سيارات لازمة لتنفيذ المشروع والخدمات الضرورية لشرائها :

(د) خدمات لازمة لنقل المنتجات المشار إليها في (أ) و(ب) و(ج) أعلاه إلى موانئ في جمهورية مصر العربية وتلك الخاصة بالنقل الداخلي : و  
(ه) خدمات لازمة للمتدرب على تشغيل المعدات المذكورة .

(٢) مع عدم الإخلال بما جا، في نص الفقرة الفرعية (١) أعلاه، وعندما ترى الحكومتان ضرورة لذلك، يمكن استخدام المنحة في شراء المنتجات من الأنواع المذكورة في (أ) و(ب) و(ج)، من الفقرة الفرعية (١) أعلاه، من منتجات دول أخرى غير اليابان أو جمهورية مصر العربية، والخدمات من الأنواع المذكورة في (أ) و(ب) و(ج) و(د) و(ه) من الفقرة الفرعية (١) أعلاه، من خدمات من رعايا دول أخرى غير اليابان أو جمهورية مصر العربية.

٤ - تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحدها عقوداً بين الياباني مع رعايا ياباني لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها في الفقرة (٣). وتقوم حكومة اليابان باقرار هذه العقود لتصبح صالحة للمنحة.

٥ - (١) تنفذ حكومة اليابان المنحة بأدا، مدفوعات بين الياباني لتفضية الالتزامات المترتبة على حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحدها بمقتضى العقود التي تم إقرارها طبقاً لما نص عليه في الفقرة (٤) (وال المشار إليها فيما يلى بـ «العقود التي تم إقرارها») في حساب يتم فتحه باسم حكومة جمهورية مصر العربية في أحد البنوك اليابان الذي تحده حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحدها (ويشار إليه فيما بعد بـ «البنك»).

(٢) تتم المدفوعات المشار إليها في الفقرة الفرعية (١) أعلاه عندما يتقدم البنك بطلبات السداد إلى حكومة اليابان بمقتضى تفويض بالدفع صادر من حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحدها.

(٣) أن الفرض الوارد للحساب المشار إليه في الفقرة الفرعية (١) أعلاه هو تلقي المدفوعات بين الياباني من حكومة اليابان والقيام بالدفع للرعايا الياباني الذين هم أطراف في العقود التي تم إقرارها. ويتم الاتفاق على التفاصيل الإجرائية الخاصة بالخصوص من والإخافة إلى الحساب من خلال مشاورات بين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحدها.

٦ - (١) تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

(أ) توفير الأراضي اللازمة لإنشاء المرافق وأخلا، الموقع :

(ب) إمداد تسهيلات لتوزيع الكهرباء، والمياه والصرف والمرافق الطارئة الأخرى خارج الموقع :

(ج) ضمان التفريغ والإفراج الحمرى الفوري فى موانى التفريغ بجمهورية مصر العربية ، وكذلك النقل الداخلى للمنتجات المشتراء فى نطاق المنحة :

(د) إعفاء الرعایا اليابانيين من الضرائب الجمركية والضرائب الداخلية وأية أعباء، مالية أخرى قد تفرض فى جمهورية مصر العربية وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات فى نطاق العقود التى تم إقرارها :

(هـ) منع الرعایا اليابانيين الذين قد يحتاج إلى خدماتهم التسهيلات التى قد تكون ضرورية لدخولهم وبقائهم فى جمهورية مصر العربية لأداء عملهم ، وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات فى نطاق العقود التى تم إقرارها طبقاً للفوائض والقواعد المعول بها فى جمهورية مصر العربية :

(و) ضمان أن تتم صيانة واستخدام المرافق المنشآة والمنتجات المشتراء فى نطاق المنحة بكفاءة وفاعلية فى تنفيذ المشروع : و

(ز) تحمل كافة المصروفات الازمة لتنفيذ المشروع ، فيما عدا تلك التى تعطىها المنحة .

(٢) تمنع جمهورية مصر العربية عن فرض أية قيود قد تعيق المنافسة العادلة والحركة بين شركات الشحن والنقل والتأمين البحري فيما يتعلق بالشحن والتأمين البحري للمنتجات المشتراء فى نطاق المنحة .

(٣) لا يعاد تصدير المنتجات المشتراء فى نطاق المنحة من جمهورية مصر العربية .

٧ - تشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أي أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية .

وأشرف بأن أقترح أن تشكل هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية تأكيداً للترتيبات السابقة اتفاقاً بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابي من حكومة جمهورية مصر العربية الذي يفيد إتمام الإجراءات المحلية اللاحزة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ولكل منها الحجية ذاتها ، وعند أي اختلاف في التفسير يعتمد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية » .

كما أشرف بأن أؤكد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية الترتيبات السابقة وأوافق على أن مذكرة سعادتكم وهذه المذكرة بالرد تشكلان اتفاقاً بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابي من حكومة جمهورية مصر العربية الذي يفيد إتمام الإجراءات المحلية اللاحزة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات العربية واليابانية والإنجليزية ولكل منها الحجية ذاتها ، وعند أي اختلاف في التفسير يعتمد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية .  
وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأقدم لسعادتكم التأكيد بعظم تقديري .

**فايزة أبو النجا**

وزيرة التعاون الدولى

جمهورية مصر العربية

القاهرة في ٤ يونيو ٢٠٠٧

صاحبَةُ السَّعَادَةِ

السيدة/ فائزه أبو النجا

وزيرة التعاون الدولي

جمهورية مصر العربية

«أشرف بأن أشير إلى المذكرات المتبادلة المؤرخة . ٢٠ فبراير ٢٠٠٧ بين حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادي الياباني لتنفيذ مشروع تجديد محطة الزراعة الآلية بدمياط (وال المشار إليه فيما بعد بـ «المشروع») .

« كما أشرف بأن أشير إلى المناقشات التي قمت مؤخراً بين ممثلى الحكومتين بشأن التعاون الاقتصادى البابانى الإضافى المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن أقترح بالنهاية عن حكومة البيان الترتيبات التالية :

١ - بـغـرـضـ المـاـهـمـةـ الإـضـافـيـةـ فـىـ تـنـفـيـذـ الـمـشـرـوـعـ بـوـاسـطـةـ حـكـوـمـةـ جـمـهـورـيـةـ مـصـرـ العـرـبـيـةـ ،  
تـسـيـعـ حـكـوـمـةـ الـيـابـانـ لـحـكـوـمـةـ جـمـهـورـيـةـ مـصـرـ العـرـبـيـةـ ، طـبـقـاـ لـلـقـوـانـيـنـ وـالـلوـائـعـ الـيـابـانـيـةـ  
الـعـمـولـ بـهـاـ ، منـحةـ تـصـلـ قـيمـتـهاـ إـلـىـ سـبـعـمـائـةـ وـاثـنـيـنـ وـتـسـعـينـ مـلـبـونـ يـنـ يـابـانـيـ  
(٧٩٢،٠٠،٠٠) . (وـالـمـشـارـ إـلـيـهـ فـيـماـ يـلـىـ بـ «ـالـنـحـةـ»ـ) .

٢ - تناح المنسقة للاستخدام . طبقاً للقرارات واللوائح اليابانية المعمول بها ، خلال الفترة المحددة لكل من المراحل التالية في حدود القيمة المحددة لكل مرحلة ، إلا إذا تم مد كل فترة بموافقة السلطات المختصة في كلا الحكومتين :

(١) المرحلة ١ :

الفترة ما بين تاريخ بدء سريان الترتيبات الحالية و ٣١ مارس ٢٠٠٨ : مائتان وثلاثة وثلاثون مليون ين ياباني (٢٣٣,٠٠,٠٠٠ ين ياباني) .

(٢) المرحلة ٢ :

الفترة ما بين ١ أبريل ٢٠٠٨ و ٣١ مارس ٢٠٠٩ : خمسمائة وتسعة وخمسون مليون ين ياباني (٥٥٩,٠٠,٠٠٠ ين ياباني) .

٣ - (١) تستخدم المذكرة بغرض تنفيذ المشروع بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، على الوجه المناسب ، فقط ومن أجل شراء ، منتجات اليابان أو جمهورية مصر العربية وخدمات الرعايا اليابانيين أو المصريين المدرجة أدناه : (ويقصد بعبارة الرعايا عند استخدامها في الترتيبات الحالية الأشخاص اليابانيون الطبيعيون أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التي يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون في حالة الرعايا اليابانيين ، والأشخاص المصريون الطبيعيون أو الاعتباريون في حالة الرعايا المصريين) :

(أ) منتجات وخدمات لازمة لإنشاء ، محظة الزراعة الآلية بدمتمهور ، (المشار إليها فيما بعد بـ «المرافق») :

(ب) معدات لازمة لتنفيذ المشروع وخدمات لازمة للتركيب :

(ج) سيارات لازمة لتنفيذ المشروع والخدمات الضرورية لشرائها :

(د) خدمات لازمة لنقل المنتجات المشار إليها في (أ) و(ب) و(ج) أعلاه إلى موانئ في جمهورية مصر العربية وتلك الخاصة بالنقل الداخلي : و (ه) خدمات لازمة للتدريب على تشغيل المعدات المذكورة .

(٢) مع عدم الإخلال بما جا، فى نص الفقرة الفرعية (١) أعلاه ، وعندما ترى الحكومتان ضرورة لذلك ، يمكن استخدام المنحة فى شراء المنتجات من الأنواع المذكورة فى (أ) و(ب) و(ج) من الفقرة الفرعية (١) أعلاه ، من منتجات دول أخرى غير اليابان أو جمهورية مصر العربية ، والخدمات من الأنواع المذكورة فى (أ) و(ب) و(ج) و(د) و(ه) من الفقرة الفرعية (١) أعلاه ، من خدمات من رعايا دول أخرى غير اليابان أو جمهورية مصر العربية .

٤ - تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها عقوداً بالين اليابانى مع رعايا يابانين لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها فى الفقرة (٣) . وتقوم حكومة اليابان باقرار هذه العقود لتصبح صالحة للمنحة .

٥ - (١) تنفذ حكومة اليابان المنحة بأداء مدفوعات بالين اليابانى لتعطية الالتزامات انتربة على حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها بمقتضى العقود التى تم إقرارها طبقاً لما نص عليه فى الفقرة (٤) (والمشار إليها فيما يلى بـ «العقود التى تم إقرارها») فى حساب يتم فتحه باسم حكومة جمهورية مصر العربية فى أحد البنوك باليابان الذى تحدده حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها (ويشار إليه فيما بعد بـ «البنك») .

(٢) تتم المدفوعات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه عندما يتقدم البنك بطلبات السداد إلى حكومة اليابان بمقتضى تفويض بالدفع صادر من حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها .

(٣) أن الغرض الوحيد للحساب المشار إليه فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه هو تلقى المدفوعات بالين اليابانى من حكومة اليابان والقيام بالدفع للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف فى العقود التى تم إقرارها . ويتم الاتفاق على التفاصيل الإجرائية الخاصة بالخصم من والإضافة إلى الحساب من خلال مشاورات بين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها .

٦ - (١) تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

(أ) توفير الأراضي اللازمة لإنشاء المرافق وإخلا، الموقع :

(ب) إمداد تسهيلات لتوزيع الكهرباء والمياه والصرف والمرافق الطارئة الأخرى خارج الموقع :

(ج) ضمان التفريغ والإفراج الجمركي الفوري في موانئ التفريغ بجمهورية مصر العربية ، وكذلك النقل الداخلي للمنتجات المشتراء في نطاق المنحة :

(د) إعفاء الرعايا اليابانيين من الضرائب الجمركية والضرائب الداخلية وأية أعباء ، مالية أخرى قد تفرض في جمهورية مصر العربية وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات في نطاق العقود التي تم إقرارها :

(ه) منع الرعايا اليابانيين الذين قد يحتاج إلى خدماتهم التسهيلات التي قد تكون ضرورية لدخولهم وبقائهم في جمهورية مصر العربية لأداء عملهم ، وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات في نطاق العقود التي تم إقرارها طبقاً للقوانين والقواعد المعول بها في جمهورية مصر العربية :

(و) ضمان أن تتم صيانة واستخدام المرافق المنشآة والمنتجات المشتراء في نطاق المنحة بكفاءة وفاعلية في تنفيذ المشروع : و

(ز) تحمل كافة المصروفات الضرورية لتنفيذ المشروع ، فيما عدا تلك التي تفططها المنحة .

(٢) تمنع جمهورية مصر العربية عن فرض أية قيود قد تعيق المنافسة العادلة والحرمة بين شركات الشحن والنقل والتأمين البحري فيما يتعلق بالشحن والتأمين البحري للمنتجات المشتراء في نطاق المنحة .

(٣) لا يعاد تصدير المنتجات المشتراء في نطاق المنحة من جمهورية مصر العربية .

٧ - تشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أي أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية .

وأشرف بأن أقترح أن شكل هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية تأكيداً للترتيبات السابقة اتفاقاً بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إقامة الإجراءات المحلية الالزامية لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ولكل منها الحجية ذاتها ، وعند أي اختلاف في التفسير يعتمد النص المحرر باللغة الإنجليزية » .

وإننى لأنهض هذه الفرصة لأقدم لسعادتكم التأكيد بعظم تقديري .

**كاورو إيشيكاوا**

سفير فرق العادة ومفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية